مجلة "آفاق فكرية"

ص. ص. 104 - 116

رت م د: 2353 - 0367

رت م د إ: 2602-5507

تحقيق النصوص عند أهل الحديث وعلاقته بمنهج التحقيق المعاصر

Achieving the texts of the hadith people and its relation to the contemporary investigative approach

حسيني خالد

جامعة أدرار (الجزائر)، hac.khaled@univ-adrar.dz

تاريخ الاستلام: 2021/02/27 تاريخ القبول: 2021/11/01 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص:

تناول البحث بعض طرق تحقيق النصوص عند أهل الحديث في الفترة التي كانت النصوص تنقل فيها عن طريق الرواية، ثم تناول بعض طرق تحقيق النصوص بعد أن كُتبت في المصنفات والكتب المتنوعة بعد فترة عصر الرواية، وأظهر البحث أن القواعد التي كان يسير عليها أهل الحديث هي أُسُس القواعد المعاصرة في تحقيق النصوص، وأن هذه قواعد ليست من ابتكار الغربيين أو المستشرقين.

كلمات مفتاحية: تحقيق النصوص؛ أهل الحديث؛ المستشرقين؛ الرواية؛ القواعد المعاصرة

Abstract:

The research dealt with some ways of achieving texts in the Ahl al-Hadeeth during the period in which the texts were transmitted through the naration, and then dealt with some ways of achieving the texts after they were written in various works and books after the period of the narration. The research showed that the rules used by the people of Hadith Contemporary rules in the realization of texts, and that these rules are not invented by Westerners or orientalists.

Key words: Ahl al-Hadeeth- the realization of texts- the narration- The orientalists- Rules of realization

www.manaraa.com

مقدمة:

فضّل الله سبحانه وتعالى هذه الأمة على سائر الأمم، وقال عنها: **[كنتم خير أمة أخرجت للناس]** [آل عمران: ١١٠]؛ لذلك كانت على مرّ العصور سبّاقة إلى سُبُل الخيرات، فشقّت للأمم بعدها دَرْبَ الرقيّ والتحضُّر، وعلّمتهم شتى الفنون والعلوم، فما من أمة إلا ولأمّة الإسلام عليها منّة وفضل ويدٌ سابقة، أقرّ بذلك مَن أقرّ وجحد به مَن جحد.

والميدان العلميّ خير شاهد؛ فيَوْمَ أن كان صغار الطلاب في بلاد المسلمين يدرسون شتى الفنون والمتون في الكتاتيب، كان وُجهاء أوربا يعيشون في ظلماتٍ من الجهل والأميّة بعضها فوق بعض، وما ارتقت أوروبا في سُلّم الحضارة والمدَنِيّة إلا بعد أن استوقدت أنوار العلوم من الحضارة الإسلامية.

ومن براهين ذلك مسألةُ تحقيق النصوص التي اشتهرت في هذا الزمن عن المستشرقين، وهي في الأصل طريقة المحدّثين من علماء المسلمين؛ ولمعرفة برهان ذلك يَحْسُن طرحُ إشكالين مهمين للبحث:

كيف كان منهج تحقيق النصوص عند أهل الحديث؟ وما هي علاقته بمنهج التحقيق المعاصر؟

والهدف من بحث هذا الموضوع بيان منهج أهل علماء الإسلام القدامى في تحقيق النصوص، وإيقاظ هِمَم الباحثين للرجوع إلى التراث العلمي الزاخر الذي تركه لهم القدامى، ودفع زيف مِنّة الغربيين على البشرية وأنهم مَن قادها إلى عالم المجد والتحضّر.

والبحث مبني على المنهج التحليلي؛ بذكر نماذج وصور لتحقيق النصوص وتحليل ذلك مع محاولة ربطه بالمنهج المعاصر.

لقد انتشرت في القرن الخامس عشر ما يسمى بالنهضة الأوروبية، ثم ذاع صداها بعد ذلك تدريجيا في سائر أنحاء المعمورة، وشملت نهضتهم شتى أنواع الحياة الصناعية، والاجتماعية، والعلمية، والعسكرية، وغيرها، وبقي الفضل والسَّبْق محسوبا للأوروبيين أنهم مَن قاد العالم المعاصر إلى هذه المدنيّة والحضارة البهيّة.

وكان من أبرز المجالات التي ظهرت لهم فيها يدٌ سابقةٌ وإبداع ظاهر المجالُ العلميّ، حيث أخرجوا للعالم طباعة الكتب التي كانت تنتج آلاف النسخ للكتاب الواحد في برهة من الزمن وبنفس المقاييس والأحجام وصور الكتابة، فلا تُفرّق بين نسخة وأخرى للتماثل التام بينهما، حتى أصبحت

www.manaraa.com

الكتب مُشاعَة بين الناس بصورة لم تكن معهودة، وهذا ما لم يشهده أهل ذلك الزمان ولا آباؤهم الأوّلون، فانبهر الناس بهذا الطّفرة الظاهرة في باب العلوم.

ومما زاد في شهرة الغربيين في هذا الباب وذيوع صيتهم، أنهم حَلَّوْا هذا الابتكار الآليّ بمنهج علمي متقن لتصحيح النصوص وتدقيقها، فأخرجوا للعالم منهجا في كيفية تحويل النصوص المرقومة باليد إلى نصوص مرقومة بالآلات الحديثة على أوراق حديثة، وأخضعوا هذه العملية لجملة من القوانين والضوابط التي يُورث التزامها الحفاظ على حقيقة النص بالصورة التي أراد مؤلف الكتاب إخراجَ كتابه عليها، أو على الأقل إن تعذر ذلك أن تكون في أقرب صورة ممكنة إليها، وهذا المنهج عَرف فيما بعد بمنهج تحقيق المخطوط.

والذي أبرز هذا المنهج واشتهر به في ذلك الزمن هم مَنْ يُسَمَّون بالمستشرقين، وهم الغربيون الذين عكفوا على دراسة العلوم المشرقية والعناية بها والإفادة منها.

وقدر الله سبحانه وتعالى أن تصادف هذه النهضة التي وقعت في أوروبا فترةَ خمود وفتور حضاريّ عند أهل الإسلام الذين كانوا قبل قرون من هذه الفترة أهلَ الفنون والعلوم وفرسانها، ومن فطرة الله سبحانه وتعالى المغروزة في النفوس أن المغلوب والضعيف ميّال إلى تمجيد الغالب والقوي، حتى ولو كان من أعتى أعدائه، وهذا ما حدث بالفعل، فكثير من أهل الاسلام بَهَرَهم ما أتى به المستشرقون من بِدْعِ الأمور التي لم يَلْحَظُوها من قبل (ذياب، 1993، ص.ص.1،2) ، فأمطروا عليهم من سحائب المدح والثناء والتمجيد ما غمر سوء مقاصدهم الدفينة التي قلّما تسلم من دَخَنٍ ومكر، وأظهروهم بأنهم أهل منّة على البشرية.

وإنما حَمَلَهم على صنيعهم هذا قوة تأثرهم بهم؛ لأنهم كانوا في حالة ضعف كما سبق آنفا، وزاوج ذلك جهلهم بميراث أسلافهم وإعراض كثير منهم عن دراسة ما تركه لهم من سبقهم (جمعة، 2013، ص.62). ولم يعلموا بأن هؤلاء ما أتوا بشيء يستحقون به هذا الثناء البالغ والتمجيد المجيد.

والحقّ أن المستشرقين وإن أصدروا أعمالا متقنة، ومشاريع علمية محرّرة، لعل بعضها – إلى زمننا هذا- لم يأت بعدُ ما يفوقه إتقانا فيُنْسِيهِ، أو يَصْرِفُ وُجُوهَ الناس عنه إليه، بل بعضها لم يأت بعدُ حتى ما يقاربه، وقد شهد لهم بالإتقان بعض كبار عُمَد فنّ تحقيق النصوص، لكنهم عند التدقيق والتحقيق لم يأتوا ببِدْعٍ من القول، وإنما هي قواعد وجدوها محررة مقررة عند علماء أهل الإسلام منذ سالف القرون وغابر الدهور، فما كان منهم إلا أن أعادوا صياغتها في قالب مواكب

www.manaraa.com

لعصر الحضارة، متماشٍ مع عالم الطباعة، ثم نسبوها لأنفسهم أصالةً ظلما وعدوانا وزورا وبهتانا.

وأوضح ما يُرى فيه ذلك المنهج المسروق من علماء الإسلام عند علماء الحديث، الذين بذلوا مُهَجَهُم ونفائس أنفاسهم في حفظ سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم، حرصا على أن لا يضيع منها شيء، ولا يُحَرَّف منها حرف، فكانوا يسهرون الليالي ويعكفون الهواجر في تصحيح النصوص ومقابلتها، وعرض الروايات ومقارنتها، وفلان زاد حرف كذا في سند كذا، وفلان أبدل كلمة كذا بكلمة كذا، وفلان وَهِمَ في كذا والأصل أن يقول كذا، وهذا نَتَجَ عن تصحيف في الخطّ، وهذا عن تصحيف في السمع، وهذا خطأ في الحرف فهو تصحيف، وهذا في الشكل فهو تحريف ... وهكذا.

فهذه القواعد التي يتبجح بها المستشرقون إنما هي مُستلّة من قواعد المحدثين، بل أجزم أن قواعد المحدثين في تصحيح الكتب لو بُعِثَت في ميدان العلم من جديد بكل قوانينها، لظهرت شدة التوثيق والتدقيق بصورة هي أكبر مما يجري عليه العمل الآن من قواعد التحقيق المعاصر التي تنسب إلى المستشرقين، ويظهر ذلك جليا في مقارنة تحقيقات أهل الإسلام الذين لهم عناية بعلم الحديث مع تحقيقات المستشرقين، يقول الشيخ أحمد شاكر عن تحقيقه لسنن الترمذي: "إنما أرجو أن يجد القارئ هذا الكتاب تُحْفَةً من التُّحَف، ومثالا يُحتذى في التصحيح والتنقيح، وأصلا موثوقا به حجة، **وليَعلمَ الناس أنَّا نُتْقن هذه الصناعة -من تصحيحٍ وفهارسٍ ونحوها- أكثرَ مما يتقنها كلُّ المستشرقين ولا أستثني**، وما أبغي بهذا فخرًا، ولا أقوله غرورا بالنفس، وإنّما أقول ما أراه حقًا لِيَ أو عليَّ".

وسيعرض هذا البحث بعض النماذج لعناية المحدثين بتحقيق النصوص، والتي تدلّ دلالة واضحة على أن قواعد التحقيق المعاصر إنما هي قواعد أهل الحديث من علماء الإسلام الأوائل، فلا يَغُرُّنَا بعد ذلك مَنْ يتشدق علينا من أهل الغرب بالتطور والتحضّر، والسَبْق في التأصيل العلمي.

1. تحقيق النصوص ومقابلتها عند المحدثين في عصر الرواية:

1.1. مراحل تطور علم الحديث:

مرّ علم الحديث من حيث الجملةُ بمرحلتين رئيستين:

الأولى: مرحلة عصر الرواية؛ ويدخل فيها أهل القرون الثلاثة الأولى بالاتفاق، وبعضهم يضيف إليهم أهل القرن الرابع(الزهراني، 1996، ص.46)، وكان يغلب فيها التعويل على الرواية وصحة الأسانيد ووثاقة الرجال، وكانت النصوص تُنقل إما حفظا في الأذهان أو أن كل محدّث

www.manaraa.com

يطوف على ما تيسر له من الشيوخ فيكتب أحاديثهم في كتاب خاص به ويعتني به عناية فائقة ويصونه من تطرّق الخلل إليه منذ كتبه وضبطه حتى يؤدي منه إلى تلاميذه وطلابه.

والثانية: مرحلة ما بعد عصر الرواية؛ وهي المرحلة التي تلت المرحلة السابقة، وكانت السنة فيها قد دُوِّنت، والكتب قد صنفت، والمرويات قد جمعت ورتبت، فكان التعويل فيها على المصنفات الحديثية عنايةً وتصحيحًا ومقابلةً وإقراءً ونحو ذلك، واستمر الإسناد متداولا بين أهل العلم لأجل الإبقاء على خصيصة الإسناد التي حَبَى الله بها هذه الأمة المباركة، لذلك لم تعد تشترط فيه تلك الشروط المحكمة التي كانت تشترط في المرحلة التي قبلها، وانتقلت عناية المحدثين فيها من البحث عن أصح الأسانيد وأوثق الرجال إلى البحث عن أصح النسخ وأتقنها لكتب ودواوين الحديث المشهورة.

2.1. صور التدقيق في نقل النصوص وتحقيقها:

وقد ظهرت في كلا المرحلتين صور عديدة تدل على دقة نقل النصوص وتحقيقها، حتى يحفظوا السنة من أي تحريف أو تبديل يطرأ عليها. فمن صور تحقيق النصوص في المرحلة الأولى:

1.2.1. الحرص على جمع طرق وأسانيد الحديث الواحد

وذلك لأن الإسناد –على منهج التحقيق المعاصر- يُعد بمثابة نسخة مستقلة للنص، فبقدر ما يحصِّل المحدث من أسانيد لنفس الحديث بقدر ما يكون قد حصّل نسخا لنفس النص، فالسقط الذي وقع في رواية فلان يستدركه المحدث من رواية فلان، والكلمة التي وهم فيها فلان فأبدلها بغيرها يجد أن أصحابه كلهم خالفوه فيها فيترجح لديه بأن فلانا قد وقع له وهم فيها أو تصحيف أو نحو ذلك، تماما كما يرجح المحقق الآن عند اختلاف نسخ المخطوطة.

فهم يحرصون على جمع الطرق الكثيرة للحديث الواحد ولا يستقلونها، قال إبراهيم الجوهري: " كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم" (الخطيب، 2002، ص. 618)، فكلما كثرت لديه الطرق ازدادا اطمئنانا إلى ثبوت نص الحديث.

2.2.1. عدالة الراوي:

وبعد أن يحصل المحدّث على جملة من الأسانيد يبدأ بتفحّصها ونقدها كما يتفحص المحقق النسخ المخطوطة للنظر في قيمتها، فيبدأ أولا بالنظر في عدالة الراوي وديانته، لأن النصوص المنقولة بالرواية لا يمكن التأكد من صحتها إلا إذا كان راويها مُلجَمًا بلِجام الصدق، ويتأكد هذا

www.manaraa.com

عند نقل النصوص التي تحوي الأحكام الشرعية؛ قال محمد بن سيرين: «إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم» (مسلم، ص.14).

فإن عُثِر على أن فيه شائبة للكذب أو لُمس منه عدم المبالاة في الرواية فإنهم يردّون النصوص التي يرويها ولا يقبلونها لاحتمال أن ينقل نصا عن بعض الناس وهم لم يقولوه كذبا عليهم أو اتباعا لهوى نفسه.

3.2.1. حفظ الراوي:

ينظر أهل الحديث كذلك إلى مستوى حفظ الراوي، فليس كل من كان صادقا كان نقله صحيحا؛ فقد يكون سيءَ الحفظ كثيرَ الغفلة مع أنه من الزهاد العبّاد، قال أبو الزناد: "أدركت بالمدينة مائة، كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله " (مسلم، ص.15). فكانوا لا يقبلون من أخبار النَقَلة إلا من تأكدوا ضبطه وحفظه لما ينقل، وأما غيره؛ فإن منزلة خبره ليست بالمكانة العَلِيّة، بل كلما فحُش خطؤه نزلت مرتبته حتى يصل إلى منزلة الاطراح والترك، كما أن المحقق بعد أن يجمع النسخ ويجد فيها نسخة يغلب عليها الخطأ والسقط والمخالفة فإنه يبعدها ويؤخرها في ترتيب النسخ.

4.2.1. اتصال السند إلى القائل:

ينظر أهل الحديث كذلك في اتصال السند إلى المُخبَر عنه، فلابد أن يكون كل راوٍ قد أخذ الحديث عن الراوي الذي فوقه بإحدى طرق التحمّل المعتبرة ، فإن وُجد فيه سقط بين اثنين دلّ على أن بينهما راويا أو أكثر لم يذكر؛ وهذا الراوي يَرِدُ عليه احتمال كونه ثقة أو كونه ضعيفا، فيُغلِّب أهل الحديث جانبَ الاحتياط، ويردّون النص؛ خشية أن يكون الساقط ضعيفا، فليس هذا موطنا لحُسْن الظن بالناس، لأن الأمر يتعلق بإثبات نصوص تنبني عليها أحكام شرعية.

وعن عتبة بن أبي حكيم قال: "كنت عند إسحاق بن أبي فَرْوَة، وعنده الزُّهْرِيّ، فجعل إسحاق يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال الزُّهريّ: قاتلك الله يا ابن أبي فروة!؛ ما أجرأك على الله!؛ ألا تُسْنِدُ حَدِيثَك!؛ تُحَدِّثنا بأحاديث ليست لها خُطُمٌ ولا أَزِمَّة!". فالزُّهريّ أنكر على ابن أبي فروة نقله للنصوص النبوية دون أن يذكرها بالإسناد المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وعدّها نصوصا لا زمام لها ولا خطام.

www.manaraa.com

5.2.1. انتفاء الوهم عن الراوي:

من طبيعة البشر الوقوع في الوهم والغفلة، ولا يسلَم من ذلك أحد مهما بالغ في التحرّز والتَوَقّي، إلا أن المحدثين راعَوا هذا المعنى فوضعوا قيدا لناقلي النصوص يتحرزون به من أوهامهم وأغلاطهم وإن كانت قد توفرت لديهم الأسانيد المتصلة مع العدالة وتمام الحفظ، فوضعوا لذلك عِلْمًا خاصا من علوم السنة النبوية يسمّى "علم العِلَل"، وهو علم يدرس الأسباب الخفية الغامضة التي تطرأ على الحديث فتقدح فيه مع أن ظاهره السلامة منها (السمعاني، 1999، ص.380). ويدرس هذا العلم الأخطاء التي وقع فيها الثقات، لذلك قلَّ من يَنْبُغُ فيه، قال ابن الصَّلاح: "وإنما يكمُل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، الغواصون على المعاني الدقيقة"، وصنفوا فيه كتبا عظيمة فيها أخطاء الثقات وأوهامهم، فأي تحقيق يكون بعد هذا التحقيق!

6.2.1. اشتراط الأهلية للتدريس:

الصور السابقة كانت طرقا لتمحيص النصوص التي يرويها الراوي الذي هو من جملة الرواة، أما الذي يتصدر للتّدريس ونقل النصوص النبوية إلى عموم الناس فهذا يُضَيِّقون عليه أكثر، لأن خطأه في النصوص ليس كخطأ غيره، فإضافةً إلى ما سبق؛ قال السبكي في وصف من تصدّر لذلك: "... إنَّما المحدِّث من عرف الأسانيد، والعلل وأسماء الرجال والعالي والنازل، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة، وسمع الكتب الستة ومسند أحمد بن حنبل وسنن البيهقي، ومعجم الطبراني، وضمَّ إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية، هذا أقل درجاته! فإذا سمع ما ذكرناه، وكتَبَ الطِباق، ودار على الشيوخ، وتكلَّم في العلل والوَفَيَات والأسانيد كان في أول درجات المحدِّثين، ثم يزيد اللَّه من شاء ما شاء" (ابن الصلاح، 2014، ص.284).

فهذه بعض الصور التي كان يبذلها المحدثون ي هذه المرحلة للحفاظ على النصوص وتحقيقها، وهي من أرفع صور التحقق والتثبت، بل لا نجد طريقة أخرى في ذلك الزمن ولا في هذا الزمن تُمَاثلها أو تُدَانيها.

2. تحقيق النصوص عند المحدثين بعد عصر الرواية:

بعد أن حُفظت متون الأحاديث النبوية في الدواوين والكتب المعروفة على اختلاف أنواعها ومناهج تصنيفها، تحولت دراسة السنة من جمع الأسانيد والطرق إلى العناية بتلك الكتب التي جَمَعَتْها؛ إذْ أصبحت الأحاديث والنصوص كلها محتواةً فيها، بل صار الحديث الذي يوجد خارجا عن

www.manaraa.com

تلك الكتب التي صنفها الأوائل مَظِنَّة للتُّهمة والشك، وهنا انتقلت همّة المحدثين وجهودهم التي كانت تُبذل في تمحيص الأسانيد والرجال وأحوالهم إلى تحقيق تلك الدواوين والكتب وتصحيحها ومقابلتها؛ فكانوا يعكفون على تلك النسخ ويبذلون فيها الجهود العظيمة، حتى أثمر لهم ذلك نسخًا بديعة الإتقان محكمة البنيان.

ومن الأمثلة على ذلك: النسخة "اليُونِينِيَّة" لصحيح البخاري، للإمام المحدث علي بن محمد اليونيني الحنبليّ، التي تُعدّ أصحّ نسخة لصحيح البخاري على الإطلاق، وهي عمدة كل مَن جاء بعدها في ضبط نصوص صحيح البخاري، قال الذهبي عن صاحبها: "استنسخ صحيح البخاري وحرّره، حدثني أنه قابله في سنة واحدة وأَسْمَعَه إحدى عشرة مرة" (السبكي، 1986، ص.67). وظهرت في هذه الفترة صور جديدة لتحقيق النصوص وتدقيقها، كان من أهمها:

1.2. مقابلة نسخة الطالب من الكتاب على أصل الشيخ:

فيجب على الطالب حتى يكون سماعه معتمدا صحيحا أن يقابل نسخته على أصل الشيخ الذي قرأ عليه الكتاب، وهذه الطريقة كانت تسمى "المقابلة"؛ قال ابن الصلاح: "على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي يرويه عنه وإن كان إجازة" (الذهبي، 1988، ص.44).

ولا عِبْرَة عندهم بما لم يُقابَل على الأصل، قال هشام بن عروة بن الزبير "قال لي أبي: أكتبت؟ قال، قلت: نعم، قال عارضت؟ قلت: لا، قال: فلم تكتب!" (ابن اللاح، 2014، ص.190). وقال الأخفش: "إذا نُسِخ الكتاب ولم يُعارض، ثم نُسِخ ولم يُعارض خرج أعجميًّا»" (الحطيب، ص.275).

أما إذا لم يُقابِل نصوص كتابه وأراد روايته، فالأصل أنه لا يرويه، لكن وُجد بعض المحدثين من أجاز ذلك بشروط (الخطيب، ص.237). وهي: أن تكون نسخته منقولة من الأصل، وأن يُبيّن حال الرواية أنه لم يقابل، وأن يكون ناسخ النسخة صحيح النقل قليل السقط.

وهذه الشروط إنما شُرطت لأجل أن تبرأ الذمة، ويكون قد أحال القارئ إلى مزيد من التثبت.

ثم هذه المقابلة مراتب ومنازل؛ فليست عندهم على درجة واحدة، بل أعلاها أن يعارض بنفسه كتابه بكتاب شيخه حال السماع، ثم تليها مرتبة معارضته للكتاب مع نفسه.

وهذه المقابلة كما أنها ضرورية عند أهل الحديث، فهي ضرورية في منهج التحقيق المعاصر، وكلَّما كانت مقابلةُ نسخ المخطوطة متقنة كان التحقيق نفيسا.

www.manaraa.com

2.2. إكمال الساقط:

من الأمور المهمة في التحقيق معرفة كيفية التعامل مع الكلمات الساقطة من النص، وقد اعتنى المحدّثون به عناية بالغة،، وكانوا يطلقون على الساقط اسم "اللَّحَق"، فكانوا إذا تيقنوا وجود السقط في النص بعد مقابلته بغيره أو نحو ذلك، يرسمون خطًّا بين الكلمتين اللتين وقع بينهما السقط، ويُعطف عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية، ثم يكتب الساقط مقابلا للخط المنعطف ثم يكتب بعدها كلمة (صحّ).

وهذه الطريقة شبيه بالطريقة المعاصرة في التعامل مع السقط، فالمحقق الآن يضع السقط بين عارضتين في موضعه من النص إذا تأكد أنه منه وينبه عليه في الحاشية، وإن لم يتأكد أنه من النص اكتفي بإيراده في الحاشية، وهذا اختلاف مع طريقة المحدثين في الاصطلاحات الفنية فقط.

3.2. العناية بشرح الغريب والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق:

وهذه كذلك اعتنى بها المحدثون؛ فكانوا إذا أرادوا أن يعلقوا على كلمة أو جملة في النص، أو أرادوا بيان اختلاف رواية، أو شرح بعض الغريب، فيرسمون خطا شبيها بخط اللَّحَق السابق، إلا أن الفرق بينهما أن خط اللَّحَق يكون بين الكلمتين اللّتين وقع بينهما السقط، وهذا يكون فوق الكلمة المرادُ التعليق عليها أو شرحها (فضل الله، 1998، ص.148).

وهذه الطريقة قريبة جدا من طرق التعليق والشرح في منهج التحقيق المعاصر، ولعل الفرق بينهما أن تعليق المحدثين كان إلى حاشية النص اليمنى أو اليسرى وتعليق المعاصرين يكون في الحاشية السفلى للنص.

4.2. التصحيح والتضبيب:

إذا وقع في النص كلمة أو جملة يتوهم القارئ أن فيها خطأ أو أنها كُتبت على غير الصواب، وفي واقع الأمر أنها صحيحة، فإن المحدّثين يضعون عليها علامة (صـحّ) للدلالة على أنها صحيحة من حيث النقل ومن حيث المعنى، وأن من صحَّحَ الكتاب لم يَغْفَل عنها، وتسمى هذه العملية "التصحيح".

وإن وقعت فيه كلمة وتيقن المحدث أن صاحب النص قد أثبتها فيه بهذه الصورة، إلا أنها من حيث المعنى غير مستقيمة لمخالفتها لقواعد اللغة العربية مثلا، أو لكون هذا الوجه المثبت شاذا أو نحوها من الأوجه المحتملة لفساد المعنى، فإن المحدّثين يضعون على تلك الكلمة صادا ممدودة

www.manaraa.com

(صـ) للدلالة على أن من صحَّحَ الكتاب وقابَلَه لم يُغفِل هذه الكلمة، وأنه تنبّه لهذا الخطأ، ولكن مؤلف الكتاب الأصلي قد أثبتها على هذا الوجه فلا يجوز له أن يُغيّر النص، وتسمى هذه الطريقة "التضبيب" أو "التمريض"، وإنما رسموه صادا لاحتمال أن يوجد له توجيه من بعض أهل العلم فيصبح صحيحا وعندها يسهُل أن تضيف إليها حاء فتصبح تصحيحيا (صح).

ونجد المحققين الآن يعلقون في الحاشية بقولهم: (كذا في الأصل...) ثم يظهرون وجه التصويب إن كان فيه معناه صحيحا، أو يوجهونه التوجيه الصحيح إن كان ليس له وجه من جهة المعنى.

5.2. تصحيح الأخطاء:

لابد وأن يقع في الكتاب شيء من اللحن والخطأ الظاهر، فهل كان أهل الحديث يصححون الأخطاء أم يتركونها ويروون ما في الكتاب بلحنه وخطئه؟ الواقع أنهم كانوا يفرّقون بين تغيير الرواية وتغيير الكتاب؛ أما الرواية فالأكثرون من المحصّلين يَرَوْن أنه يُغيّر ويُصلح منه ما لا وجه له في العربية، وما لا؛ فلا، قال ابن حزم: "وأما اللَّحن في الحديث فإن كان شيئا له وجه في لغة بعض العرب فلْيَرْوِه كما سمعه ولا يبدله ولا يردّه إلى أفصح منه ولا إلى غيره، وإن كان شيئا لا وجه له في لغة العرب البتّة فحرام على كل مسلم أن يُحَدِّث باللَّحن عن النبي ﷺ" .

أما اللَّحن والخطأ في الكتب المصنفة فإنهم لا يغيّرونه بل يثبتونه على ما جاء، مع التضبيب عليه والتنبيه عليه في الحاشية، قال ابن الصلاح: "فالأَوْلَى سَدّ باب التغيير والإصلاح، لئلا يجْسُرَ على ذلك من لا يُحْسِن، وهو أَسْلم مع التّبْيين، فيذكر ذلك عند السماع كما وقع، ثم يذكر وجه صوابه؛ إما من جهة العربية، وإما من جهة الرواية، وإن شاء قرأه، أولًا على الصواب، ثم قال: " وقع عند شيخنا، أو في روايتنا، أو من طريق فلان كذا وكذا ". وهذا أَوْلَى من الأَوَّل، كي لا يَتَقَوَّلَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يَقُل" (ابن حزم، ص.89).

وهذه قاعدة من أهم قواعد تحقيق النصوص الآن (ابن الصلاح. 2014. ص220)؛ يقول المستشرق الألماني برجستر اسر: "...فلو صحّحنا ذلك الجنس من الخطأ لَغَيَّرْنَا الكتابَ، وأدخلنا فيه ما ليس منه، ووظيفة الناشر هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف، لا إلى ما كان أَوْلَى له أن يكتبه، فيجب علينا أن نَصَحّح أخطاء النُّساخ ولا يحق لنا أن نصحِّحَ ما ارتكبه المؤلف من خطأ؛ إذ لو عَمَدْنا إلى ذلك فلن نجد نهاية لتصحيح خطأ المؤلف" (فضل الله، 1998، ص.148).

www.manaraa.com

6.2. ضبط الكتاب على رواية أصلية:

من صور تحقيق النصوص عند أهل الحديث أيضا؛ أنهم يضبطون النص الأصلي على رواية واحدة إن كان للكتاب عدة روايات ويجعلونها أصلًا، ثم يُثبتون أوجه الخلاف مع الروايات الأخرى من زيادات وتغيير في الكلمات؛ إما في النص بالتحويق عليها بدائرة، أو بتمييزها بلون مغاير للرواية الأصلية، أو بإثبات الفروق في الحاشية، وكثيرا ما يتخذون رموزا لتلك الروايات على سبيل الاختصار مع بيان المراد من تلك الرموز أو الألوان في مقدمة الكتاب (برجستراسر، 1995، ص.42).

وهذا هو عين منهج التحقيق الآن، فإن المحقق يبني النص المحقَّقَ على ما جاء في النسخة الأم التي اختارها وقدّمها على باقي نُسخ التحقيق، ثم يثبت فروق النسخ الأخرى معها إما في الحاشية، أو في صلب النص إن اقتضى الأمر ذلك، مع رَمْزه لكل نسخة برمز معين، وبيان ذلك في مقدمة التحقيق، وقد يجعل بعض الزيادات في صلب النص بين معكوفتين مع التنبيه في الحاشية.

فهذه بعض الصور -على سبيل الاختصار- تُثْبِت منهج المحدثين في تحقيق النصوص والتثبُّت منها عبر أهم مرحلتين مرّت بهما السنة النبوي، وهناك صور أخرى كثيرة لا يتسع المقام لإيرادها تدل على القيمة العلمية للتراث الإسلامي، ولِمَا كان يبذله علماء الإسلام من إسهامات في شتى الفنون والمجالات، غالبها يعتبر أصولا للحضارة الغربية المعاصرة.

خاتمة :

وفي الختام نذكر أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

- اعتناء أهل الحديث بتحقيق النصوص وضبطها بدأ مبكّرا وكان مقارِنا لوجود رواية الأحاديث النبوية بعد وفاة النبيّ ﷺ، وقد مر بمرحلتين رئيستين.
- شدة تحرّي أهل الحديث في ضبط النصوص ومتانة الشروط التي اشترطوها لإثبات النصوص وقبولها.
- بعض شروط المحدثين لإثبات صحة النص قد لا توجد في منهجية التحقيق اليوم؛ ما يدل على أن تحقيقهم للنصوص أقوى من التحقيق المعاصر من بعض الوجوه
- سَبْق أهل الحديث إلى تقرير كثير من قواعد تحقيق النصوص المعاصرة.
- المستشرقون لم يأتوا بقواعد التحقيق من عند أنفسهم بل أخذوها عن أهل الحديث وأعادوا صياغة بعضها بما يوافق أسلوب العصر، وبعضها أُبْقِيَ على ما كان عليه عند أهل الحديث قديما.

www.manaraa.com

- وَهْم من ينسب منهج تحقيق النصوص إلى المستشرقين والغربيين، بل هو في الحقيقة منهج إسلاميّ مأخوذ أساسا من تأصيلات أهل الحديث.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

- العناية بالتراث الإسلامي والإسهام في نشره وإعادة بعثه في الأوساط العلمية.
- السعي إلى كشف كثير من الحقائق التي سرقها المستشرقون من علماء الإسلام ونسبوها إلى أنفسهم، فما قامت لهم حضارة إلا على أصول حضارتنا التي ضاعت منّا.
- توجيه الطلبة والباحثين للكتابة في هذا الباب بتحرير رسائل ومقالات علمية في هذا المجال.
- توجيه طلبة الشريعة –وخاصة المتخصصين في علم الحديث- إلى صرف الهمم في تحقيق نصوص التراث الإسلامي؛ فهم أحقّ الناس وأولى الناس بهذه المهمة النبيلة التي أبدع فيها أسلافهم وأتقنوا.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن الصلاح، عمرو بن عثمان. (2014). *مقدمة ابن الصلاح* (ط.20). دار الفكر المعاصر.
2. ابن الملقن، عمر بن علي. (2012). *المقنع في علوم الحديث* (ط.1). دار فواز للنشر.
3. ابن جماعة، محمد بن إبراهيم. *المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي* (ط.2). دار الفكر.
4. ابن حزم، علي بن أحمد. *الإحكام في أصول الأحكام*. دار الآفاق الجديدة.
5. الأبناسي، إبراهيم بن موسى. (1998). *الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح*(ط.1). مكتبة الرشد.
6. برجستر أسر، جوتهلف. (1995). *أصول نقد النصوص ونشر الكتب* (ط.2) دار الكتب المصرية.
7. الجزائري، الطاهر بن صالح. (1995). *توجيه النظر إلى أصول الأثر* (ط.1). مكتبة المطبوعات الإسلامية.
8. جمعة، عبد المجيد. . (2013). عناية المحدثين بتوثيق النصوص وسَبْقُهم للغرب توثيق صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف أنموذجا. *مجلة الإصلاح*، (39).
9. الخطيب، أحمد بن ثابت. (2002). *تاريخ بغداد* (ط.1). دار الغرب الإسلامي.
10. الخطيب، أحمد بن ثابت. *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*. مكتبة المعارف.
11. الخطيب، أحمد بن ثابت. *الكفاية في علم الرواية*. المكتبة العلمية.
12. دياب، عبد المجيد. (د.ت). *تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره*. دار المعارف، ص.1 -2.
13. الذهبي، محمد بن أحمد. (1988). *معجم الشيوخ الكبير*. مكتبة الصديق.
14. الزهراني، محمد مطر. (1996). *علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع* (ط.1). دار الهجرة.
15. السبكي، تاج الدين. (1986). *معيد النعم ومبيد النقم*. مؤسسة الكتب الثقافية.
16. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. (2014). *فتح المغيث*. مكتبة دار المنهاج.
17. السمعاني، أبو المظفر. (1999) *قواطع الأدلة في الأصول* (ط.1). دار الكتب العلمية.
18. السيوطي، عبد الرحمن. (2014). *تدريب الراوي* (ط.3). دار ابن الجوزي.
19. شاكر، أحمد. (1978). *مقدمة سنن الترمذي* (ط.2). مطبعة مصطفى بابي الحلبي.

www.manaraa.com

20. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. (1969). *التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح* (ط.1). المكتبة السلفية.
21. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. (2002). شرح التبصرة والتذكرة (ط.1). دار الكتب العلمية.
22. فضل الله، مهدي. (1998). *أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق* (ط.2). دار الطليعة.
23. قاري، ملا علي. *شرح نخبة الفكر*. دار الأرقم.
24. القاضي، عياض بن موسى. (1970). *الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع* (ط.1). دار التراث / المكتبة العتيقة.
25. مسلم. *صحيح مسلم*. دار إحياء التراث العربي.
26. النووي، يحيى بن شرف. (1985). *التقريب والتيسير* (ط.1). دار الكتاب العربي.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال وفق نظام توثيق الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA الإصدار السابع (7):

حسيني خالد. (2021). تحقيق النصوص عند أهل الحديث وعلاقته بمنهج التحقيق المعاصر. *افاق فكرية*، سيدي بلعباس (الجزائر)، *9* (3)، 104-116 ؛ رابط المجلة *https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/396*

www.manaraa.com